مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن

أ.د خليل إبراهيم الدليمي
د عطا الله احمد الحسبان
جامعة اربد الأهلية
الاردن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إظهارأسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة في البنوك الإسلاميةحسب معايير المحاسبة الإسلامية، كما هدفت إلى إظهاراثر أدوات القياس المحاسبي على القوائم المالية ،إضافة إلى التعرف على الإطار النظري لعمليات المرابحة الإسلامية . وتم توزيع استبانة تتكون من 19 فقرة لتعبر عن متغيرات وفرضيات الدراسة وتم توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية في الأردن . وكان من أهم نتائج هذه الدراسة :إن البنوك الإسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المرابحة حتى تصبح في مخازن المشتري وبهذا فهي تطبق مبدا التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المرابحة وإثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المرابحة ، و تقوم البنوك الإسلامية على توزيع أرباح عقد المرابحة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الإيراد والمصروف لكل فترة عن الأخرى الأمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لأرباح الفترات القادمة ، و يتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المرابحة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المرابحة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المرابحة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات . و كان من أهم توصيات الدراسة : ضرورة الأخذ بعين الاعتبار انه إذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسلميه، إلى العميل وكانت التبعية على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية ، وان يتم الفصل بين أرباح المرابحة غير المقيدة و أرباح المرابحة للأمر بالشراء في القوائم المالية ، و ضرورة ان يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك .

Abstract

This study aimed to show the basis of measurement of accounting operations in Murabaha Islamic banks according to Islamic accounting standards , also aimed to show how the impact of accounting measurement tools on the financial statements , in addition to the identification of a theoretical framework for Islamic Murabaha . Were distributed a questionnaire consisting of 19 paragraph to reflect the variables and hypotheses of the study questionnaire was distributed to the internal auditors in Islamic banks in Jordan. One of the most important results of this study: that Islamic banks are based on download all direct costs on commodity Murabaha to become the buyer stores and this they apply the principle of historical cost when

implementing Murabaha contracts and provable books on the implementation of the Murabaha contract, and the Islamic banks on dividend Murabaha contract According to the contract period with the client, and this shows the revenue and expense entitlement for each period for the other to something that is easy to calculate Zakat without regard to profit next periods, and income is recognized Murabaha contracts as a liability trader at the date of implementation of Murabaha contracts and shall thereafter accountant on the distribution of profit over a decade Murabaha through the use of inventory adjustments at the end of the accounting period through the application of the principle interview revenue expenses . . And it was the most important recommendations of the study : the need to take into account that if damage or perished part of these assets before handed over to the client was related to the institution , the value of the shortage is a loss , and reduce the carrying amount , and - to be separation between the speculative unrestricted profit and trading profits to buy it in the financial statements, and that is the need to disclose the losses incurred from the different exchange rates as well as the profits realized

المقدمة

تعتبر بيوع المرابحة من أهم أنواع البيوع شيوعاً في مجال التطبيق في واقع المؤسسات المالية الإسلامية، فقد تصل إلي أكثر من 95% من حجم العمليات الاستثمارية في بعض الأحيان، ولقد أهتم بها الفقهاء ووضعوا الأحكام الفقهية التي تضبطها. ولقد تبين من الدراسات الميدانية أن هناك اختلافات بين المؤسسات المالية الإسلامية في مجال المعالجات المحاسبية لمعاملاتها، مما دعي الحاجة إلي وض

ع معيار يوضح أسس القياس والإثبات لعملياتها والإفصاح عنها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة المالية حتى يمكن إعطاء معلومات دقيقة وسليمة ونافعة لمستخدمي معلومات تلك القوائم.

مشكلة الدراسة : تحاول هذه الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية :

1. هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء؟

هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء؟

هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها ؟

هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيهما والضمانات عليها

فرضيات الدراسة : بناءا على مشكلة الدراسة فان الدراسة تعتمد على الفرضيات التالية :

لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء .

لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.

لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها .

لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيهما والضمانات عليها.

أهمية الدراسة : تنبع اهمية الدراسة مما يلي:

- ان معايير المحاسبة الاسلامية جاءت كبديل عن معايير المحاسبة الدولية التي يشوبها بعض الحسابات المحرمة في الدين الاسلامي الحنيف مما يستدعي الاهتمام بهذه المعايير ومعرفة التزام البنوك الاسلامية بمتطلبات معايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بالمرابحة .

- ان عمليات المرابحة تشكل العامود الفقري لنشاطات البنوك الاسلامية في الاردن بحيث تمثل المرابحة نصيب الاسد من الممارسات التجارية مع العملاء الامر الذي يتطلب الاهتمام بهذا المعيار من اجل الحصول على معلومات مفيدة لاصحاب المصالح.

- ان موضوع القياس والافصاح المحاسبي من المواضيع الهامة في المحاسبة بشكل عام والمحاسبة الاسلامية بشكل خاص الامر الذي استدعى اللجوء الى اساليب القياس المحاسبي والاعتراف وكيفية عرضها في القوائم المالية .

- تأتي أهمية البحث من زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى المملكة، وزيادة اعتماد المصارف على صيغة الاستثمار بالمرابحة ونظرا لأن هذه الصيغة يعترضها في الواقع العملي العديد من المشاكل الناتجة عن عدم وجود أسس محاسبية متفق عليها للقياس لذلك تم اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً للبحث والدراسة.

اهداف الدراسة : تهدف الدراسة في محاولة تحقيق الاهداف التالية :

- ربط الاطار النظري لمعيار المرابحة الاسلامي مع الواقع العملي لايجاد درجة التطبيق لاسس ومعايير المرابحة الاسلامية في البنوك الاسلامية في الاردن .

- التعرف على أغراض المحاسبة على المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء واثر ذلك في عمليات القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية واثر ذلك في توزيع الارباح والخسائر في نهاية الفترة المحاسبية .

- التعرف على الأسس والأحكام الشرعية للمرابحة للآمر بالشراء والمراحل التي تمر عملياتها بدءا بالوعد وانتهاء بتمليك العميل للسلعة، والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها.

منهج البحث و أسلوبه : بما أن البحث يعمل علي عرض وتقييم المرابحة الاسلامية من الناحية المحاسبية في المصارف الإسلامية وإثره علي ترويجها فقد اتبع الباحثان في دراستهما كل من المناهج الآتية :

المنهج الاستنباطي : ويتمثل في قيام الباحثان بالرجوع إلي المراجع العربية والأجنبية من كتب وأبحاث ودراسات منشورة وغير منشورة ، وكذلك النشرات والندوات العلمية والمقالات المتخصصة في هذا المجال والمعايير المنشورة ، وذلك بهدف استنباط الأسس والقواعد التي يقوم عليها الإطار العام للإفصاح عن عمليات المرابحة المالية للمصارف الإسلامية حتى يمكن من تطبيقها علي المصارف الإسلامية .

المنهج الاستقرائي : لكي يتم الربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي قام الباحثان بدراسة ميدانية عن طريق : عمل قوائم استقصاء لمعرفة آراء العاملين بالمصارف الإسلامية (أقسام أعداد الحسابات والقوائم المالية) عن الإفصاح عن المرابحة المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية.

مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الاسلامية العاملة في الاردن وهي البنك العربي الاسلامي الدولي والبنك الاسلامي الاردني وبنك الاردن دبي الاسلامي ومصرف الراجحي وتم اختيار المدققين الداخليين للاجابة عن فقرات الاستبانة على اعتبارهم الركيزة الاساسية في اعتماد القوائم المالية وتم حصر اعداد المدققين الداخليين على النحو التالي : البنك العربي الاسلامي الدولي 27 مدققا ، البنك الاسلامي الاردني 41 مدققا ، بنك الاردن دبي الاسلامي 14 مدققا ، مصرف الراجحي 12 مدققا . وهذه الارقام تمت عن طريق الاتصال هاتفيا مع تلك البنوك وبما ان مجتمع الدراسة يتكون من 4 بنوك فقط فان عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة عن طريق العينة العشوائية البسيطة والجدول التالي يوضح الية توزيع الاستبانات

جدول (1) نسب توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	عدد المدققين	الموزع	المسترد
1	البنك العربي الاسلامي الدولي	27	20	16
2	البنك الاسلامي الاردني	41	29	22
3	بنك الاردن دبي الاسلامي	14	10	7
4	مصرف الراجحي	12	10	6
مجموع		94	69	51

يلاحظ من الجدول اعلاه بان نسبة التوزيع (94/69) هي 73% كما ان نسبة المسترد والصالح للتحليل الاحصائي هو (94/51) هي 54% وهي نسبة مقبولة من المجتمع الكامل للدراسة

الدراسات السابقة

دراسة 1 علي 2012 " دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية"

هدفت الدراسة لقياس وتحليل واقع إلتزام المصارف الإسلامية العاملة في السودان بمتطلبات معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية والذي أصدر بنك السودان المركزي منشوراً يلزم جميع المصارف الإسلامية في السودان بتطبيقه وتهدف الدراسة أيضاً الى التعرف على أثر الإلتزام بمعيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء على تطوير خدمة التمويل بالمرابحة في السودان .، كما تهدف الدراسة الى معرفة دور بنك السودان المركزى في الرقابة على المصارف الإسلامية عند الممارسة العملية لصيغة التمويل بالمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية ، كما تهدف الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية السودانية عند تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية (معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء) .توصلت الدراسة الى أنه لم تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في السودان بجميع متطلبات معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية . وعليه أوصت الدراسة المصارف السودانية بالإلتزام بتطبيق كافة المعالجات المحاسبية للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء كما بينها المعيار رقم 2 والتي يمكن أن يساعد تطبيقها في التطوير والإرتقاء بالخدمات المصرفية الإسلامية . وتم التركيز على صيغة المرابحة لأنها تعتبر من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ممارسة من قبل المصارف الإسلامية في السودان ، هذا الى جانب وجود بعض التجاوزات وعدم تنفيذ المرابحات وفقاً للقواعد الشرعية فيما يعرف بالمرابحات الصورية كما توجد صعوبة في الرقابة على تنفيذ المرابحات الأمر الذي قد يؤدي الى تشويه تنفيذ صيغة التمويل بالمرابحة

دراسة2 (عفانة 2009) تناولت الدراسة بيع المرابحة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين وخلصت الدراسة الى الأتي :

- المرابحة المركبة مشروعة على الراجح من أقوال العلماء، إن تمت وفق الخطوات العملية المقررة من هيئات الرقابة الشرعية.

- تجربة البنوك الإسلامية في بلادنا لا زالت في بدايتها، ولذا يعتريها بعض الخلل.

---

1. الصادق محمد ادم علي " دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية ، السودان ، جامعة كردفان الابيض 2012 .
2. دحسام الدين عفانة ، بيع المرابحة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين ، مؤتمر الإقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك ، جامعة الخليل ، فلسطين ، 2009 م.

- تحتاج البنوك الإسلامية في بلادنا لتحقيق أهدافها أن تطور أساليبها في مختلف المجالات وخاصة في طرح منتجات جديدة في العمل المصرفي الإسلامي.

- تحظى المرابحة المركبة بأكبر نصيب من معاملات البنوك الإسلامية في بلادنا.

- الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية في بلادنا تحتاج إلى تطوير ومزيد من أهل الاختصاص.

دراسة1 مفيض الرحمن 2007 " رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية "

قد أصبحت المعاملات المصرفية مما لا تستغني عنها الحياة العصرية، وأن أغلب تلك المعاملات إنما يهدف إلى استثمار وتنمية الأموال ، لكن هذا النوع من المعاملات يختلف في المصارف الإسلامية عنه في المصارف الربوية .فحينما تدير هذه المصارف جميع أنشطتها التنموية على أسس ربوية محرمة، تقيم المصارف الإسلامية جميع وظائفها المالية على أسس التعامل الشرعية، بعيدا عن شوائب الربا بكافة صورها وأشكالها . وتعد المرابحة من أنجع وأهم الأساليب التي تتخذ منها المصارف الإسلامية طريقها نحو استثمار وتنمية الأموال ؛ وذلك لما لها من المزايا ما لا يتوافر في غيرها . غير أنه قد لوحظ تجاوزات خطيرة في تطبيقها العملي . مما ينقلها من دائرة الحلال إلى دائرة الحرام . ومثل هذه التجاوزات يجب الاجتناب عنها . وفي هذه البحث تم جمع صور تلك التجاوزات مبينا; كيف يمكن التخلص منها مع تناول أهم جوانب المرابحة الشرعية على وجه يتفق مع روح الشريعة الإسلامية وتحقيق التنمية المنشودة

دراسة الجهني2008 [2] " أسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودية

لقد شهد العالم ابتداء من منتصف السبعينات بداية نظام مصرفي جديد ينادي بعدم استخدام أسعار الفائدة كآلية للتعامل، مع إحلال نظام المشاركة في الأرباح والخسائر،وأصبحت المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية حقيقة واقعة تلقى إقبالاً متصاعداً في كثير من البلاد الإسلامية. ويقوم الاستثمار وتنمية المال في إطار أحكام الشريعة الإسلامية على عدد من صيغ وعقود المعاملات الشرعية التي فصل الفقهاء قواعدها والشروط والضوابط الحاكمة لها استنباطا من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة؛ ومن هذه الصيغ: صيغة الاستثمار بالمرابحة وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم يتفقان عليه. وبيع المرابحة يعتبر من بيوع الأمانة؛ فالعلاقة البيعية لابد أن تقوم على الإفصاح والشفافية وعدم التغرير بالمشتري، وله أركان وشروط يجب توافرها ليصبح البيع صحيحاً،ويثار حولها جدل كبير من حيث الأسلوب الذي تطبق به من الناحية المحاسبية. تأتي أهمية البحث من زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى المملكة،

1. مفيض الرحمن ، رؤية شرعية حول المرابحة و صياغتها المصرفية ، الجامعة الاسلامية العالمية شيناغونغ مجلة الدراسات ، المجلد الرابع ، ديسمبر ، 2007 ، ص 169.
2. منيرة بنت محمد بن علي الزايدي الجهني ، " أسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودي ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك بن عبدالعزيز ، 2008 ، ص 1 .

وزيادة اعتماد المصارف على صيغة الاستثمار بالمرابحة ونظرا لأن هذه الصيغة يعترضها في الواقع العملي العديد من المشاكل الناتجة عن عدم وجود أسس محاسبية متفق عليها للقياس لذلك تم اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً للبحث والدراسة، وتتمثل مشكلة البحث في صعوبة قياس التكلفة الأصلية والربح والمعالجات المحاسبية في حالة تغير أسعار الصرف، وحصول المصرف على حسم أو تعجيل وتأجيل السداد. ويمثل هذا البحث دراسة ميدانية لأسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة في المصارف في المملكة العربية السعودية من خلال قائمة استقصاء لمعرفة أسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة في الواقع العملي، ومقارنتها بالأسس الشرعية التي تم استنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: وجود اختلاف في تطبيق أسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة من مصرف لأخر، وأن هناك بعض القصور في التطبيق العملي لهذه الأسس قد يتنافى أحيانا مع الأحكام الشرعية

اختلاف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية : انها دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية من واقع معايير المحاسبة الاسلامية اما الدراسات المذكورة فهي تاخذ الجانب الشرعي دون وجود دراسات عملية لربط الواقع النظري بالعملي .

انها تركز على ادوات القياس والافصاح المحاسبي لعمليات المرابحة لمعرفة مدى التزام البنوك الاسلامية بتلك الادوات .

انها تركز على اليات توزيع الارباح والخسائر المتعلقة بالمرابحات الاسلامية .

التعريفات الاجرائية للبحث :

- **عملية الإثبات المحاسبي** : ويقصد بها إثبات كافة المعاملات المتعلقة بالمرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء منذ سداد ضمان الجدية وحتى نهاية سداد الأقساط، حسب الطريقة المحاسبية المختارة.

- **عملية القياس المحاسبي**: ويقصد بها قياس التكلفة الأصلية للمرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء والربح الإجمالي ونصيب كل فترة مالية منه وكذا قياس ذمم المرابحة، وقياس الخسارة عن نكول العميل إن وقعت.

- **عملية العرض** : ويقصد بها إظهار ما تسفر عنه عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في نهاية الفترة المالية في القوائم المالية مثل: قيمة موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء بعد الاقتناء وقبل البيع والتسليم وقيمة ذمم المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وما يتعلق بذلك من مخصصات وكذلك نصيب الفترة المالية من أرباح المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.

- **عملية الإفصاح** : ويقصد بها الإفصاح عن عمليات المرابحة والمرابحة لأجل

الآمر بالشراء في الإيضاحات حول القوائم المالية لإعطاء مستخدمي تلك القوائم معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات

الاطار النظري للدراسة:

مفهوم المرابحة : يقصد بالمرابحة بصفة عامة، بيع السلعة بالثمن الذي قامت به مع ربح معلوم، وهو من بيع الأمانة، وتتم عملية البيع وقت التفاوض والتعاقد عليها. أما المقصود بالمرابحة لأجل الآمر بالشراء، فإن الطرفان يتواعدان على تنفيذ عقد المرابحة حيث يعد الآمر بشراء السلعة بعد تملك المأمور لها، وهذه الصيغة هي الأكثر انتشاراً في التطبيق العملي وعندما يذكر اصطلاح مرابحة فإنه يقصد بذلك المرابحة لأجل الآمر بالشراء.[1]

شروط المرابحة في المحاسبة الاسلامية [2]**:** توجد عدة شروط للمرابحة ذكرها الفقهاء القدامى من أهمها:

- أن يكون الثمن الأول معلوم لطرفي العقد وكذلك ما يحمل عليه من تكاليف أخرى.
- أن يكون الربح محدداً مقداراً أو نسبة من الثمن الأول.
- أن يكون العقد الأول صحيحاً.

صور المرابحة[3]: يمكن أن تتم المرابحة بإحدى صورتين عرفهما الفقه قديماً وهما:

الصورة الأولى: ويمكن أن يطلق عليها الصورة العامة أو الأصلية وهي أن يشتري شخص ما سلعة بثمن ثم يبيعها لآخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو هنا يشتري لنفسه طلب مسبق ثم يعرضها للبيع مرابحة.

الصورة الثانية: وهي ما يطلق عليها حديثاً اصطلاح «بيع المرابحة للآمر بالشراء»، وكيفتها: أن يتقدم شخص إلى آخر ويقول له اشتر سلعة معينة موجودة أو يحدد أو صافها وسوف اشتريها منك بالثمن الذي تشتريها به وأزيدك مبلغاً معيناً أو نسبة من الثمن الأول كربح، وهذه الصورة وإن كانت تسميتها بالبيع مرابحة للأمر بالشراء من إطلاق الفقهاء المعاصرين إلا أن كيفيتها وردت لدى الفقهاء القدامى كما جاء في كتاب الأم للشافعي ما نصه: «وإذا رأى الرجل الرجل السلعة فقال أشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز...» ثم يقول «وهكذا أن قال اشتر لي متاعاً ووضعه أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع ...».

آلية تطبيق نشاطات المرابحة في المصارف الإسلامية : ولهذه المعاملة خطوات عملية تسيربها وهي[4]:

- يحدد المشتري السلعة الت يريدها و المواصفات التي تتصف بها و يطلب من البائع أن يحدد ثمنها.
- يرسل البائع إلى المصرف فاتورة عرض أسعار محددة بوقت معين.
- يعد المشتري المصرف بشراء السلعة ،إذا اشتراها وعدا ملزما.
- يدرس المصرف الطلب،و يحدد الشروط و الضمانات من كفالة وغيرها .
- يقوم المصرف بشراء السلعة من البائع و يدفع ثمنها إليه نقدًا، و يرسل موظفًا لاستلام السلعة من البائع ثم يقوم الموظف باستلام السلعة؛ وبذلك تدخل في ملك البنك .
- يوقع المشتري عقد بيع مرابحة مع المصرف على شراء السلعة و دفع ثمنها بحسب الاتفاق، و يستلم السلعة .

---

1. شخاته ، حسين ، المعالجات المحاسبية لمعيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء كما تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ، مصر ، جامعة الازهر ، ص 6 .
2. عمر ، محمد ، التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي لاسلامي ، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الاسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية – السعودية ، جدة ، 1997 ، ص 5 .
3. الإمام الشافعي - الأم - الدار المصرية للتأليف والترجمة، جـ3، ص33.
4. عربيات ، محمد وائل ، مسوغات استحقاق المصرف الإسلامي للربح في عملية المرابحة للآمر بالشراء / مجلة دراسات ، الجامعة الاردنية ، المجلد 24 ، العدد 1 ، 2007 ص 43 .

أغراض المحاسبة على المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء[1]:

تتمثل الأغراض الرئيسية للمحاسبة على المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء تقديم معلومات مفيدة عن :

- تكلفة الثمن الذي قامت به السلعة (الثمن الأصلي).

- مقدار الربح وتوزيعه على الفترات الزمنية.

- ثمن البيع الإجمالي ويتمثل في الثمن الأصلي مضافاً إليه الربح.

- أرصدة العملاء والمخصصات المكونة للمشكوك فيها.

قياس وإثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء[2]

أسس قياس قيمة موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء (تكلفة الثمن الأصلي) يشمل الثمن الأصلي للمجودات موضوع عقد المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء العناصر الآتية :

- قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق الحرة.

- كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المابشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه، وتتضمن ما يلي: (إن وجدت) : تكاليف ومصاريف الاتصالات لعقد الصفقة ، تكاليف ومصاريف التعبئة والتغليف ، تكاليف ومصاريف النقل والشحن والتأمين ،تكاليف ومصاريف التخزين والحراسة و مصروفات وتكاليف الرسوم الجمركية والضرائب إن وجدت ، ولا تتضمن التكاليف والمصاريف السابقة أي أعباء إدارية لأنها أعباء المؤسسة وغالباً ما تؤخذ في الحسبان عند تحديد هامش الربح المحسوب للمؤسسة المالية الإسلامية.

- إثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء عند الإقتناء.،ويتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية

- إذا كانت المؤسسة تأخذ بالرأي الفقهي أن الوعد ملزم بالشراء، ففي هذه الحالة تقاس الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة للآمر بالشراء على أساس التكلفة التاريخية.

- وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلي العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

---

1. حطاب،كمال توفيق، 2000 م،القبض و الإلزام بالوعد في عقد المرابحة للآمر بالشراء في الفقه الإسلامي بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ،العدد الأول .
2. شبير،محمدعثمان، 1996 م،المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ،دار النفائس،الأردن،عمان ،ط 1 ،ص 124.

- إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يُكَوّن بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة.

- وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المرابحة – هامش الجدية (إن لم تسوى) في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية.

ضمانات المرابحة ومعالجة مديونيتها[1]:

يجوز اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر. وهذا يكون بإحدى الصور الآتية : الحلول تلقائيا بمجرد تأخر السداد مهما قلت مدته ،و أن يكون الحلول بالتأخر عن مدة معينة ، و أن تحل بعد إرسال إشعار من البائع بمدة معينة. وللمؤسسة أن تتنازل في هذه الحالات عن جزء من المستحقات.

ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار، أو رهن السلعة محل العقد رهنا ائتمانيا (رسميا) دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد.

يجوز أن ينص في عقد المرابحة للآمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة.

توزيع الربح لعمليات المرابحة في المحاسبة الاسلامية[2]:

- يستحق الربح في الفقه الإسلامي بالمال أو العمل أو بالضمان .

- يطلق الربح على عائد الأنشطة التجارية، و يمكن إطلاقه على عائد الأنشطة الصناعية أيضًا

- يفترق الربح عن الفائدة المحرمة شرعًا، فالربح يأتي نتيجة تحمل حقيقي للمسؤولية و وقوع في المخاطرة بخلاف الفائدة التي لا يكون هنا كتحمل من قبل المقرض لأي نوع من أنواع المخاطرة.

- الضمان سبب من أسباب استحقاق الربح، و لكن ليس على سبيل الاستقلال بل هو تابع للمال أو العمل .

- لا يجوز للبنك الاعتماد على الفواتير التي تقدم له من قبل العميل) المشتري (لصرف قيمة التمويل؛ بل لا بد من التحقق من عملية الشراء و القبض ثم التسليم للاعتراف بالارباح .

---

1. معايير المحاسبة الاسلامية للمصارف والمؤسسات الاسلامية ، المنامة ، البحرين ، 2005 ، معيار رقم 3 ص 98 .
2. عربيات ، مصدر سابق ، ص 49 .

- يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي هذه ترد في الإيضاحات .

- السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد .

الافصاح عن عمليات المرابحة في القوائم المالية [1]

- تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمصارف من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع ، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ علي الثقة بالنظام النقدي ، وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم علي مدى سلامة الوضع المالي للمصرف و عدم قيام المصارف بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم لذلك فان عملية الافصاح المحاسبي عن المرابحة تشمل مايلي :

- أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدما .

- أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة .

- يعتبر الربح في نظام المرابحة تكلفة في العملية الإنتاجية ، مما يجعل المصرف ذا علاقة إيجابية بالنسبة للاستثمار وجدواه ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد ، وتكون المرابحة عادة لمدة محددة ، أو طويلة الأجل ولهذا تشبه النموذج الغربي في شركة التضامن وينظر إليها علي أنها الإدارة المالية الإسلامية الخالصة حيث إنها تقوم علي مبدأ المشاركة والاستفادة من المخاطرة ، والمساهمة في المشاركة يمكن أن تكون في مشروع جديد أو تمويل لمشروع قائم، والأرباح توزع علي أسس متفق عليها قبليا إما الخسارة فتوزع حسب حصص رأس المال .[2]

- إثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسليم نقدا أو لا وهذه الطريقة المفضلة.

- إثبات الأرباح عند تسليم الأقساط -كل في حينه- إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أو كانت السلطات الإشرافية تلزم بذلك.

- يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي.

- السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد :

- إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد فيجوز للمصرف دون اشتراط من العميل حط جزء من الربح من قبل حسن الإقتضاء ، فإذا حصل حط جزء من الربح يخفض حساب ذمم المرابحات بمبلغ الحط ويسرى هذا التخفيض على الأرباح المتبقية .

---

1. محمد ، احمد عبدالحي ، أهمية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء ومدى الافصاح فى القوائم المالية في المصارف الاسلامية / جامعة السودلن للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير 2008 .
2. كوثر عبد الفتاح الابجي ، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي (القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنه 1996 .

- مطل العميل أو إعساره : إذا ماطل العميل في سداد ما عليه من الأقساط فإن ما يتم تحصيله من العميل على سبيل العقوبة بالإنفاق أو الحكم يتم اثباته حسبما تراه هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بصفته إيراد أو مخصصاً لحساب الخيرات :

- إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد بسبب الإعسار فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ إضافي

التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية

بعد الاستعراض النظري لموضوع محاسبة العمليات المتعلقة بالمرابحة من حيث طرق واجراءات القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية ، سنقوم على اجراء التحليل الاحصائي للاستبانات الموزعة من حيث الموقع الوظيفي والتخصص وسنوات الخبرة حسب التكرارات والنسب المئوية وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة وفرضيات الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار الفرضيات

خصائص عينة الدراسة

جدول (2) خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

البيان	التكرار	النسبة
رئيس قسم	3	6%
مدقق مركزي	29	57%
مدقق ميداني	19	37%
مجموع	51	%100

يلاحظ من الجدول (2) بان الغالبية العظمى من المدققين الداخليين هم من فئة المدققين المركزيين الذين تكون مسؤوليتهم التاكد من جودة العمليات المحاسبية ومدى مطابقتها مع معايير المحاسبة الاسلامية ونسبتهم 57% وهذا قد يكون له انعكاس ايجابي على مصداقية نتائج وتوصيات الدراسة ، كما يلاحظ بان نسبة المدققين الميدانيين وهم المسؤولين عن صحة العمليات المحاسبية في الفروع نسبتهم 37%

جدول (3) خصائص افراد عينة الدراسة حسب التخصص

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	29	57%
نظم معلومات محاسبية	14	27%
اقتصاد ومالية	8	15%
اخرى	0	0
مجموع	51	%100

يلاحظ من الجدول اعلاه بان عينة الدراسة يحملون مؤهل علمي بالمحاسبة بنسبة 57% وهي النسبة الاعلى كما يلاحظ بان تخصص نظم المعلومات المحاسبية من المدقين لهم نسبة 27% اما التخصصات الاخرى فنسبتها 15% وهي نسبة ضئيلة وهذا يدل على ان فقرات ا لاستبانة تم قراءتها من مختصين وهي تكون مفهومة نوعا ما مما يعطي نتائج دقيقة وصحيحة .

جدول (4) عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	16	31%
5سنوات – اقل من 10 سنوات	12	24%
10- اقل من 15 سنة	15	29%
15 سنة فاكثر	8	16%
مجموع	51	%100

يلاحظ من الجدول رقم 4 بان الغالبية لافراد عينة الدراسة ممن خبرتهم من فئة اقل من خمسة سنوات وقد يكون السبب ان هناك بنكين اسلاميين حديثان الدخول الى السوق الاردني ضمن مجتمع الدراسة وبالمقابل فان هناك نسبة مشابهه لها وهي فئة 10-اقل من 15سنة وهذا قد يدل على وجود تكامل في سنوات الخبرة لافراد عينة الدراسة

قاعدة اتخاذ القرار

تم استخدام نظام ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة بحيث اعطي كل فقرة خمسة خيارات هي موافق بشدة وموافق ومحايد وغير موافق وغير موافق بشدة . ولغايات التحليل الاحصائي باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم ترميز تلك الخيارات بالرقم 1 لترمز غير موافق بشدة ، والرقم 2 لترمز غير موافق ، والرقم 3 لترمز محايد ، والرقم 4 لترمز موافق ، والرقم 5 لترمز موافق بشدة . وعليه فان الوسط الفرضي هو الرقم 3 وكلما زاد متوسط الفرضية عن الرقم 3 كلما كانت درجة الموافقة او التطبيق اكبر وكلما قل المتوسط عن الرقم 3 فهذا دليل على أن افراد عينة الدراسة تؤكد عدم التطبيق وكلما قل المتوسط عن الرقم 3 زادت درجة عدم التطبيق

الثبات والمصداقية

تم استخراج اختبار كرانباخ الفا للدراسة فكان للفرضية الاولى 72% والفرضية الثانية 69% والفرضية الثالثة 76% وقيمة الفا للدراسة بشكل عام 72.4% وهي اعلى من الحد الادنى لقيمة الفا المقبولة احصائيا . وقيمة الفا تقيس درجة الاتساق الداخلي بين اجابات افراد

عينة الدراسة .لذلك فان نتائج توصيات الدراسة يوجد فيها درجة ثبات مقبولة وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج وتوصيات الدراسة

مناقشة فرضيات الدراسة مع النتائج الاحصائية

الفرضية الأولى " لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء "

جدول (5) اراء عينة الدراسة في فقرات اثبات وقياس موجودات المرابحة

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق	2.18	0.854	5
2	كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه	4.37	0.429	1
3	إثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء عند الإقتناء. يتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية	3.59	0.583	4
4	وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية	1.72	0.764	6
5	إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يُكَوّن بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة	3.82	0.616	3
6	وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المرابحة – هامش الجدية (إن لم تسوى) في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية	4.29	0.742	2
المتوسط		3.36		

يلاحظ من الجدول (5) ان افراد عينة الدراسة الممثلة بالمدققين الداخليين تقر على تحميل تكلفة بضاعة المرابحة بكافة التكاليف المباشرة التي انفقت و صرفت على بضاعة المرابحة حتى اصبحت جاهزة في مخازن المشتري للبضاعة وهذا يدل على تحميل التكاليف المباشرة لتكلفة بضاعة المرابحة للوصول الى التكلفة النهائية الواجب اثباتها في دفاتر وقوائم البنك

وهذه الفقرة هي الفقرة الثانية بمتوسط 4.37 ، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يؤكدون ان عملية قياس تكلفة بضاعة المرابحة في نهاية الفترة المحاسبية المتعلقة بالعملاء ضمن الالتزامات المتداولة كونها تمت بالدين وكما هو معلوم ان كافة عمليات المرابحة تتم بالدين مقابل دفع هامش جدية في بعض الاحيان لذلك يقوم البنك بالاعتراف بذلك الهامش على انه ضمن الالتزامات المتداولة وترد لاصحابها في حال عدم تنفيذ عقد المرابحة لسبب معين وهذا واضح من اجابات افراد عينة الدراسة ضمن الفقرة السادسة وهذا يدل على قياس هامش الجدية على انه دين على البنك وليس جزء من ثمن بضاعة المرابحة لان عملية المرابحة تبدا عند امتلاك البنك للبضاعة وليس استلام جزء من ثمنها قبل عملية البيع وهذا يعنى ان شروط عملية المرابحة مطبقة نوعا ما ، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يقرون بقياس اصول المرابحة على اساس القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يُكَوّن بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة وهذا يدل على اعتراف البنوك لاسلامية بالفروق بين القيمة الجارية والقيمة الدفترية من خلال عمل مخصص بالفرق والاعتراف به بالقوائم المالية . كما يلاحظ بان الفقرة الرابعة تشكل درجة عدم موافقة من افراد عينة الدراسة بمتوسط 1.72 وهذه الفقرة ممثلة بانه وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسلميه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية وقد يكون السبب في ذلك ان البنوك الاسلامية تقوم على التسليم المباشر للعميل لبضاعة المرابحة وهذا قد يؤدي الى ان هذه الفقرة اصلا لا تكون موجودة في طبيعة الممارسة العملية لبضاعة المرابحة في البنوك الاسلامية . كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو 3.36 وهو اعلى من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على ان افراد عينة الدراسة تقر بدرجة متوسطة على قيام البنوك الاسلامية باثبات بضاعة المرابحة حسب متطلبات المعيار الاسلامي بقياس موجودات المرابحة في القوائم المالية

الفرضية الثانية " لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء "

جدول (6) أراء عينة الدراسة في فقرات توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر	2.26	0.476	5
2	تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث	4.77	0.862	1
3	يتم لاعتراف بارباح المرابحة عند تنفيذ العقد على انها التزام متداول في ميزانية المصرف	3.79	0.738	3
4	يتم توزيع ارباح المرابحة حسب مدة عقد المرابحة مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المحاسبية	4.16	0.925	2

5	يتم الفصل بين ارباح المضاربة غير المقيدة وارباح المضاربة للامر بالشراء في القوائم المالية	1.49	0.483	6
6	يتم تحديد فروقات اسعار الصرف على بضاعة المرابحة والاعتراف بها عند توزيع ارباح المرابحة	3.48	0.554	4
المتوسط		3.32		

يلاحظ من الجدول (6) بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يقرون بان البنوك تطلب كفالة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث وخصوصا اذا كان الكفيل الثاني يوجد عليه ضمانات اخرى او كفالات لعملاء اخرين وهذا موجود في الفقرة الثانية بمتوسط 4.77 وهذا قد يكون زيادة درجة الضمان بتنفيذ عقد المرابحة بين العميل والبنك وحصول البنك على الارباح بهدف الاعتراف بها وقياسها في القوائم المالية وتوزيعها على سنوات عقد المرابحة ، كما يلاحظ بان الفقرة الرابعة تمثل درجة القبول الثانية حسب راي افراد عينة الدراسة وهذه الفقرة تمثل قيام المحاسبين في البنوك التجارية على تحميل كل فترة بنصيبها من ارباح المرابحة للوصل الى الربح الحقيقي لنشاطات المرابحة في البنوك التجارية ويوجد فيها التمثيل الصادق كاحد الخصائص النوعية الاولية لجودة القوائم المالية وبالتالي امكانية مساعدة اصحاب المصالح في العمليات الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يؤكدون الاعتراف بارباح عقود المرابحة كالتزام متداول في الميزانية العمومية عند تنفيذ عقد المرابحة بعد ذلك يتم تعديل ذلك الالتزام سنويا ليغطي فترة المرابحة وهذا يعني تطبيق استحقاق او مقابلة الايرادات بالمصروفات في نهاية كل فترة محاسبية ، كما يلاحظ بان الفقرة رقم 5 تمثل ادنى قبول وبمتوسط 1.49 وهو اقل بكثير من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على عدم التفريق بين ارباح المرابحة غير المقيدة والمرابحة للامر بالشراء وقد يعود السبب ان الغالبية العظمى لعمليات المرابحة تكون امر بالشراء وبالتالي يكون المطبق فعلا هو المرابحة الامر بالشراء وبذلك يكون طبيعيا عدم التمييز بين ارباح المرابحة والمرابحة للامر بالشراء . كما يلاحظ بان متوسط الفرضية 3.32 وهو اعلى من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على ان افراد عينة الدراسة تميل الى قبول ان البنوك الاسلامية تطبق اسس توزيع ارباح عمليات المرابحة حسب متطلبات معيار المحاسبة الاسلامي المتعلق ببضاعة المرابحة

الفرضية الثالثة " لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها "

جدول (7) يبين اراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الافصاح عن اموال المرابحة بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية	3.49	1.05	6

2	يتم عرض ذمم المرابحات في القوائم المالية بجداول اضافية لتوضيح كل عقد مرابحة لوحده	4.16	0.753	2
3	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المرابحة سواء في تاريخ عقد المرابحة او نهاية السنة	3.92	0.459	3
4	يتم الافصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف اسعار الصرف وكذلك الارباح المحققة من ذلك	2.48	0.543	7
5	الإفصاحعنطبيعةالإيراداتوالمصروفاتوالمكاسبوالخسائرالأخرىذات الاهمية بالمرابحة	4.32	0.718	1
6	الإفصاحعنالمكاسبأوالخسائرالتقديريةالناتجةعنالتقديرالحكميللموجودات المتعلقة بالمرابحة	3.59	0.976	5
7	الفصلبينالاستثماراتالمقيدةوفقالمصادرتمويلها) حساباتاستثمارمقيدة وحداتمحافظاستثمارية (وذلكالفصلبينأنواعالمحافظالاستثمارية	3.86	0.528	4
			3.83	

يلاحظ من الجدول (7) ان المدققين الداخليين يؤكدون وجود الفقرة الخامسة باعلى متوسط وهو 4.32 والمتمثلة بان القوائم المالية يوجد فيها افصاح عن طبيعة الايرادات والمصروفات والخسائر والمكاسب ذات الاهمية بالمرابحة وهذا يدل على ان عملية الافصاح تفرق بين المصروفات والخسائر والايرادات والمكاسب وهذا يدل على دقة الارقام الواردة في القوائم المالية تحديد اساس وجود الخسارة من عمليات المرابحة ومحاولة التخفيف منها وتحديد مكاسب عمليات المرابحة واستغلالها لمصلحة البنك والعميل وهذا مؤشر جيد لفوائد الافصاح ، كما يلاحظ بان الفقرة الثانية تمثل درجة القبول و التطبيق الثانية حسب راي المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية والمتمثلة بعرض عقود المرابحات كل عقد على حدة وتحديد ارباح كل عقد على حدة الامر الذي يساعد على تحديد ذمم المرابحات في القوائم المالية من خلال معرفة العقود التي تمت والعقود التي لم تنتهي فترتها ، كما يلاحظ بان الفقرة الثالثة تمثل درجة القبول او التطبيق الثالثة والمتمثلة بالافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المرابحة سواء في تاريخ عقد المرابحة او نهاية السنة وهذا يدل على وجود متابعة للتغيرات على قيم المرابحة بتاريخ الاقتناء والتغيرات عليها في نهاية السنة وحتى عرضها في القوائم المالية وبعدها الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اثبات بضاعة المرابحة . كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو 3.38 وهو اعلى من الوسط الفرضي 3 وهذا يدل على ان البنوك الاسلامية في الاردن تطبق متطلبات الإفصاح والعرض عن عمليات المرابحة للامر بالشراء بدرجة جيدة .

اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء ".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول (8) نتائج اختبار الفرضية الاولى

T المحسوبة	T الجدولية	دلالة T الاحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
11.34	1.977	0.000	رفض	3.36

باستقراء الجدول رقم (8) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.

نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء ".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الثانية وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول (9) نتائج اختبار الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	دلالة T الاحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
12.18	1.977	0.000	رفض	3.32

باستقراء الجدول رقم (9) وبتطبيق القاعدة سابقة الذكر . وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها ".

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الثالثة وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي:

جدول (10) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	دلالة T الاحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
12.18	1.977	0.000	رفض	3.32

باستقراء الجدول رقم (10) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

ان البنوك الإسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المرابحة حتى تصبح في مخازن المشتري وبهذا فهي تطبق مبدا التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المرابحة واثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المرابحة

ان المبالغ المدفوعة مقدما من العملاء لتنفيذ عقد المرابحة "هامش الجدية" لا يعتبر من ضمن ثمن بضاعة المرابحة وانما تعترف به كالتزام متداول في القوائم المالية للبنك وهذا دليل على ان المرابحة لا تكتمل الا بعد حصول البنك على السلعة وبعد ذلك اتمام عملية بيعها للعميل حيث انه من شروط المرابحة امتلاك البنك للسلعة وبعد ذلك اتمام عملية البيع

ان البنوك تأخذ بعين الاعتبار القيمة الجارية لبضاعة المرابحة بحيث اذا كان هناك اختلافات بين القيمة الدفترية والقيمة الجارية فيتم تكوين مخصص بالفرق وهذا يعني ان البنوك تعترف بالارباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغير لثمن بضاعة المرابحة عند تاريخ اقتنائها وتاريخ اعداد القوائم المالية

ان البنوك الإسلامية تطلب كفيل ثالث في بعض الاحيان خصوصا اذا كان الكفيل الثاني يوجد عليه كفالات اخرى لكي يضمن البنك حقة من ثمن السلعة وارباحه بعد اتمام عملية المرابحة حيث انه من حق البنك الحصول على الضمانات الكافية التي تضمن حق البنك من عمليات المرابحة خصوصا ان عمليات تسديد قيمة بضاعة المرابحة تكون لسنوات عديدة

وليس سنة واحدة او اقل مما يعني ضرورة ان يقوم البنك على اخذ الضمانات الكافية لحقوقه من العميل خصوصا ان العميل اخذ حقه الكامل المتعلق ببضاعة المرابحة

تقوم البنوك الإسلامية على توزيع ارباح عقد المرابحة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الايراد والمصروف لكل فترة عن الاخرى لامر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر ال ارباح الفترت القادمة .

يتم الاعتراف بايرادات عقود عمليات المرابحة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المرابحة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المرابحة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات.

تقوم البنوك الإسلامية بالإفصاح في القوائم المالية عن الخسائر المتعلقة بعقود المرابحات والمكاسب على حدة بهدف تحديدها ومحاولة تجنب الخسائر ومحاولة استثمارالمكاسب لمصلحة البنك والعميل ، كما ان هناك افصاح عن ايرادات ومصروفات كل عقد مقاولة مما يعني الانتقال من الافصاح الكافي الى الافصاح الكامل

يتم الإفصاح عن ذمم المرابحات بجداول اضافية او ملحقة بالقوائم المالية الامر الذي يساعد على تحديد قيمة تلك الذمم ومراقبتها من فترة لاخرى وهذا يساعد على تحديد ذمم العملاء المتعلقين بالمرابحة وتحديد العملاء الذين سيستمر التعامل معهم والعملاء الذين سيتم التوقف عن التعامل معهم بناءا على مراقبة حساب كل عميل وعمليات السداد الخاصه به.

يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المرابحة سواء في تاريخ عقد المرابحة او نهاية السنة وهذا يساعد المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من تطبيق مبدا الثبات وعدم تغيير السياسات المحاسبية من فترة لاخرى مما يعني وجود الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك الاسلامية.

ان البنوك الإسلامية تطبق متطلبات القياس والافصاح المحاسبي لبضاعة المرابحة حسب معايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة ببضاعة المرابحة .

ثانيا : التوصيات

ضرورة الاخذ بعين الاعتبار انه إذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمها إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

قيام البنوك الاسلامية باخذ قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق .

ان يتم الفصل بين ارباح المرابحة غير المقيدة وارباح المرابحة للامر بالشراء في القوائم المالية.

ضرورة اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر.

ضرورة ان يتم الافصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف اسعار الصرف وكذلك الارباح المحققة من ذلك .

ضرورة تركيز المدققين الخارجيين على اهمية معايير المحاسبة الاسلامية من خلال التركيز على وجود مدققين قانونيين في مجال معايير المحاسبة الاسلامية مع وجود الضوابط الشرعية لعمليات المرابحة ومتابعة تنفيذ عقد المرابحة حتى لا يكون هناك عمليات مخالفة للشريعة الاسلامية.

ضرورة عقد المؤتمرات والندوات المختصة بمعايير المحاسبة الاسلامية واقناع البنوك الاخرى بهذه المعايير بهدف الانتقال من الربا الى البيع الحلال وبالتالي يكون هناك تحول في معظم البنوك الى العمل بالنظام الاسلامي وليس النظام الربوي

قائمة المراجع :

1- الصادق محمد ادم علي، دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية، السودان، جامعة كردفان الابيض 2012 .

2- دحسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين مؤتمر الإقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل ، فلسطين ، 2009 م.

3- مفيض الرحمن ، رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية ، الجامعة الاسلامية العالمية شي ناغونغ ، مجلة الدراسات ، المجلد الرابع ، ديسمبر ، 2007 .

4- منيرة بنت محمد بن علي الزايدي الجهني ، " أسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك بن عبدالعزيز ، 2008 .

5- شحاته ، حسين ، المعالجات المحاسبية لمعيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء كما تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ، مصر ، جامعة الازهر .

6- عمر ، محمد ، التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي لاسلامي ، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الاسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية – السعودية ، جدة ، 1997

7- شاهين ، علي عبدالله ، مدخل مقترح لقياس وتزيع الارباح في البنوك الاسلامية ، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثالث عشر -العدد الأول ، 2005.

8- الإمام الشافعي ـ الأم ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة جـ3.

9- عربيات ، محمد وائل ، مسوغات استحقاق المصرف الإسلامي للربح في عملية المرابحة للآمر بالشراء / مجلة دراسات ، الجامعة الاردنية ، المجلد 24 ، العدد 1 ، 2007.

10- حطاب ،كمال توفيق، 2000 م،القبض والإلزام بالوعد ف عقد المرابحة للآمر بالشراء في الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ،العدد الأول.

11- شبير، محمد عثمان، 1996 م،المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ،دار النفائس ،الأردن،عمان،ط1 .

12- معايير المحاسبة الاسلامية للمصارف والمؤسسات الاسلامية ، المنامة ، البحرين.

13- محمد ، احمد عبدالحي ، أهمية تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء ومدى الافصاح فى القوائم المالية في المصارف الاسلامية / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير 2008 .

14- كوثر عبد الفتاح الابجي ، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي ، القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنه 1996.